

الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي ونشاطها المناوئ للثورة التحريرية الجزائرية 1961 - 1962

عبد الستار حسين

أستاذ مساعد قسم أ

المدرسة العليا للأساتذة - بوزريعة

ملخص المقال:

اقتنع الجنرال ديغول منذ سنة 1960 أن الحركة الوطنية الجزائرية المصالية لم يعد لها أي تمثيل قوي لإشراكها في المفاوضات، ومع ذلك صمّم وسعى جاهدا لآخر لحظة للضغط على جبهة التحرير الوطني بغرض افتكاك تنازلات منها خلال التفاوض. ولم يكن هذا خافيا على مصالي الذي اعترف بأن الاتصال بحركته في سياق التحضير لايفيان كان بهدف الضغط على جبهة التحرير لجرّها لتقديم تنازلات، لذلك رفضت الحركة الوطنية الجزائرية الالتقاء مع الوفد الفرنسي في السادس من شهر جوان 1961 وأسقطت بذلك ورقة أرادت استغلالها لإضعاف مركز وفد جبهة التحرير في ايفيان بتهديدها بالتفاوض مع أطراف جزائرية أخرى. وفي ظل تدمير مصالي من هذه المناورة الديغولية وإصراره على رفض استعماله كبيدق في عملية التفاوض، فإنّ الأمر كان مختلفا مع أغلبية أعضاء مكتبه السياسي الذين صمّموا المشاركة في المفاوضات ورفضوا مسايرة أطروحات مصالي، فعلى وقع هذا الخلاف اجتمعوا بتاريخ 4 و5 جوان 1961 بألمانيا وأعلنوا انشقاقهم عن زعيم الحزب مصالي، وبالتنسيق مع أجهزة الاستخبارات الفرنسية أسسوا تنظيما جديدا هو الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي لأجل المشاركة النشطة في تجسيد مشروع الجزائر جزائرية التي كان يريد ديغول بدون جبهة التحرير الوطني، وهو ما سنحاول التطرق إليه ضمن صفحات هذا المقال.

الملخص باللغة الفرنسية:

Le général de Gaulle était convaincu depuis 1960 que le mouvement national algérien n'a plus aucune représentation forte pour être impliqué dans les négociations. Cependant il a conçu Il a lutté jusqu'au dernier moment pour faire pression sur le Front de libération nationale, le but de la prise de concessions, y compris par voie de négociation.

Ce ne fut pas un secret Messali Hadj, qui a admis que le contact avec son mouvement dans le cadre de la préparation à Evian était de faire pression sur le FLN pour le faire glisser à faire des concessions. Par conséquent, le mouvement national algérien a refusé de rencontrer la délégation française au sixième mois de Juin 1961 et a laissé tomber le papier et donc voulu être exploité pour affaiblir le centre de la délégation FLN à Evian, menaçant de négocier avec les autres parties à l'Algérie. Sous grommelant Messali de cette manœuvre gaulliste et son insistance sur le rejet d'un pion dans le processus de négociation, il était différent de la majorité des membres du bureau politique qui a conçu participé aux négociations et a refusé de suivre le rythme des thèses Messali Pour ce différend est survenue réuni le 4 et 5 Juin 1961, l'Allemagne et a déclaré dissidents messali de chef du parti, et en coordination avec les services de renseignement français a établi une nouvelle organisation est le Front algérien de l'Action démocratique. Pour une participation active dans la réalisation du projet Algérie Algérie qui était de Gaulle veut sans le Front de libération nationale, qui est ce que nous allons essayer de l'aborder dans les pages de cet article.

الكلمات المفتاحية: جبهة التحرير الوطني، الحركة الوطنية الجزائرية، المفاوضات، الجزائر جزائرية، مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة، ديغول، حركة بلونيس، الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي.

إن الثورة الجزائرية كبقية الثورات الرائدة في التاريخ المعاصر، بقدر ما عرفت من مواقف ومشاهد بطولية خالدة وسلوك حضاري وإنساني تحجم أمامه الدلالات على كل وصف، عرفت مطبات وتجاوزات وأخطاء ارتكبت بسبب طبيعة الصراع بين شعب مظلوم ومقهور وبين ظلم شرس يطبق كل أشكال القهر والقمع... في هذا السياق فقد عرفت الثورة التحريرية المباركة حركات مناوئة صنعتها الدوائر الحكومية الاستعمارية، لتكون بديلا عن الثورة التي حسبها لا تحظ بإجماع الشعب.

إن هذه الحركات المضادة للثورة أخذت تسميات كثيرة وفي العديد من مناطق الوطن، أسس بعضها جيشا حاول بكل ما وفر له من إمكانيات لتحقيق الأهداف الفرنسية.

من هذه الحركات الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي التي تأسست في صيف 1961 في فرنسا بتحريك من مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة وبإشراف مباشر من ميشال دوبري وبعلم من الجنرال ديغول.

سعى هذا التنظيم خلال سنتي 1961-1962 تحقيق جملة من الأهداف السياسية منها تعميق مبدأ الشراكة مع فرنسا وتصفية إطارات جبهة وجيش التحرير الوطنيين، كما عمل على تأطير وتجنيب بقايا فلول الحركة الوطنية المسلحة من بقايا جيش بلونيس، ناهيك عن التحالف مع منظمة الجيش السري الاستعماري... لذلك فإن موضوع الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي على جانب كبير من الأهمية لذلك جاءت الإشكالية على النحو التالي:

إلى أي مدى ساهم دور الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي في التأثير على مسار الأحداث في نهاية الثورة التحريرية 1961-1962؟

1- تأسيس الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي :

في ظل الأزمة التي أصابت الحركة الوطنية الجزائرية المصالية بعد ايفيان، فقد وجدت السلطات السياسية والأمنية الفرنسية الوضع خصبا لتوظيف المنشقين عن مصالي سياسيا لتحقيق أهدافها، وهو ما كشفته تقارير ومصادر فرنسية، إذ ربطت اتصالات بعناصر الحركة الوطنية الجزائرية لخلق تنظيم الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي منذ 1960، لاسيما وأن الوزير الأول ميشال دوبري كان يعتقد أنه في حال مواصلة التفاوض يوما ما، فلا ينبغي استبعاد التيارات المختلفة للمجتمع الجزائري مثل جبهة التحرير والحركة المصالية التي كانت من ضمنهم⁽¹⁾، حيث كلفت مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة (SDECE) للقيام بالمهمة، كما كلف العقيد ماتون للإشراف على التنظيم، وتمويله وتأطيره، كما أسند للنقيب آلان دو مارول -الذي تم تحويله من الفيلق الحادي عشر للمظليين- مهمة تأطير منخرطي التنظيم لعلمه الدقيق بتنظيم بلونيس وبقاياها لكونه كان ملازما له⁽²⁾.

ويذكر محمد ممشاوي* أحد الأعضاء البارزين في الحركة الوطنية الجزائرية أنه خلال سنة 1961م، كانت هناك اتصالات ولقاءات بين العقيد ماتون ووفد عن الحركة مكون من محمد لامين بلهادي**، وعبد الرحمن بن سيد*** وفرحات ضمن الوفد، ويقول "وقد أدركت من خلال المناقشات أن الرفاق في الحركة (بلهادي وبن سيد) قد وافقوا على مبدأ الهدنة من جانب واحد لذا فإنني انفصلت في الحال عنهم"⁽³⁾

كما أنّ أحد القدامى المخلصين لمصالي الحاج خليفة بن عمار **** -الذي سيتحمل مسؤولية إدارة هذا التنظيم- صرّح بأنه أجرى عدة مقابلات ولقاءات مع مندوبين وممثلين تابعين للجنرال سالان، وهذا ما ترك سمعة مشتبطة ومشكوك فيها من كونه عون أو وكيل مزدوج، أو أكثر من ذلك(4).

تأسست الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي في باريس بتحريك من مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة وإشراف مباشر من الوزير الأول ميشال دوبري ويعلم الجنرال ديغول(5). وقد صرح برنارد تريكو الذراع الأيمن للجنرال ديغول في نشأة التنظيم قائلا: "لقد أسسنا تنظيما مصطنعا، والذي كان وجوده دون أية سلطة لمدة غير محددة للسلام" ويضيف: "هو تنظيم للمسلمين له توجه مصالي بهدف محاربة جبهة التحرير في ميدانه وبأساليب إرهابية"(6).

كما أنّ كونستانتان ميلينيك **** مستشار ميشال دوبري قدّم العملية على النحو التالي: "بما أنّ الجنرال ديغول سعى لخلق قوة ثالثة، وفي الوقت الذي كانت فلور وبقايا المصاليين متجمعة حول الجنرال بلونيس في الجنوب الجزائري، أنشأنا تنظيما أوكلت مهمته للجنرال جوستين *****".

نشأ التنظيم في صيف 1961م ، وكلّما وصلت المحادثات لمأزق يتم استعماله(7)، تقرّر بدء نشاطه في مدينة عنابة، بمساندة من نائب عنابة علي معلم ***** ورئيس تنظيم ديغولي يسمّى لجنة الإعلام والعمل الديمقراطي للجزائر والصحراء (STANAS)(8).

أوكلت رئاسة التنظيم للقاضي بلهادي المدعو بلحاج أحد المصاليين الذي كان مستقرا بسويسرا(9)، أمّا إدارته فأوكلت لخليفة بن عمار الذي حلّ بالجزائر يوم 18 ماي 1961 في إطار الدعوة للتنظيم ونزل بفندق أليتي (السفير حاليا) (10).

المؤكد أنّ تنظيم الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي هو من صنع الأجهزة السياسية والأمنية الفرنسية، وهذا ما أشارت إليه العديد من المصادر(11).

وقد ذكر جاك سيمون في كتابه (مصالي الحاج 1898-1974)، بأنّ مصالي الحاج رفض التخلي عن برنامجه الذي صادق عليه مؤتمر الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين، لذلك مورست كلّ الضغوط لتفجير الحركة الوطنية الجزائرية، ممّا جعل مصالي يحلّ المكتب السياسي، ويطرد من الحركة القادة المرتبطين بحكومة دوبري وتنظيم الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي والذين كان يمولهم الديغوليون(12).

2- نشاط الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي والدعم الفرنسي:

سعت الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي (FAAD) منذ إنشائها للعمل على تجسيد الأهداف السياسية والعسكرية التي أعلنت عنها، لهذا الغرض، فقد عكف مؤطروها وبالتنسيق مع المصالح السرية الفرنسية منذ صيف 1961م، على تجنيد وتأطير المنضمين والمنخرطين سواء في فرنسا أو في الجزائر، وضمان تمويل تنظيم وتسليح عناصرها من المرتزقة، بغية تحقيق أهدافها المرسومة من قبل القيادات السياسية والأمنية الفرنسية مستفيدة من دعم المصالح السرية(13).

1.2- نشر وتعميق مبدأ الشراكة مع فرنسا وضم الأقليات الأوروبية والمثقفين:

الواقع أنّ المصالح السرية الفرنسية وأجهزتها المتشعبة(14) ظلّت مشغولة بالعمل على فرض استراتيجية الجنرال ديغول في الميدان بتدمير أقصى ما يمكن تدميره من طاقات الثورة ثم التفاوض معها من مركز قوة(15). وفي أسوأ الأحوال كانت تقديرات الجنرال ديغول مبنية على فرضية إبقاء جالية فرنسية ذات وزن ديمغرافي يؤمّن الوجود الفرنسي بالجزائر سياسيا وثقافيا واقتصاديا، ويمنع أي حلول ثورية، غير أن الذي لم يضعه ديغول في الحسبان، هو ركوب هذه الأقلية الأوروبية موجة العنف والتخريب ولا تأبه لنداءاته المتكررة(16)، لهذا رأى ضرورة خلق قوة من المصاليين لاستمالة قسم من الشعب الجزائري وضرب إطارات الثورة(17)، وهذا ما تجسد في صيف 1961 تحت تسمية الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي لتحقيق الأهداف الديغولية وأولها رفض الاستقلال والانفصال وتعميق فكرة الشراكة مع فرنسا(18).

ولنفس الغرض سعى النشطاء في تنظيم الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي من المؤسسين ومنهم: خليفة بن عمار ولامين بلهادي رفقة المساعد الأول لمحافظة شرطة باريس جون ماري لافونصو إلى العمل جاهدين لاستقطاب الأقليات الأوروبية والثقافية من خلال عقد اجتماعات معها(19).

في هذا الإطار أنشأت لجان أوروبية في كل من وهران والجزائر متكونة من عناصر مؤثرة لدعم ومساندة الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي بالتنسيق مع مدير شركة (آي. بي. أم) المهندس السيد رافي، هذا الأخير أنشأ لجنة بوهان بتشجيع من لافونصو، داعمة لبرنامج وأهداف الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي المتضمن قيام حكومة جزائرية مرتبطة بشكل موسع مع فرنسا تتمتع باستقلال ذاتي تحتفظ فيها الأقلية الأوروبية بكامل الضمانات والامتيازات السياسية والإدارية والثقافية والاقتصادية(20).

وسعى من السيد رافي لشرح برنامج التنظيم بأحسن كيفية، فقد عقد اجتماعا في بيته بطلب من صناعيين وتجار كبار في وهران مقربين من الجنرال جوهر أراودا ملاقة قادة الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي، وعلى ضوء هذا اللقاء قام كل من بلهادي وبن عمار على مدار ساعة كاملة شرح برنامج حركتهم وسعيهما لإقامة حكومة مرتبطة بشكل موسع مع فرنسا، انبثق عن هذا اللقاء ميلاد لجان مشكلة من صناعيين وتجار شرعوا في دفع الاشتراكات للتنظيم(21).

ويبدو أنّ النشاط السياسي للتنظيم الذي رافق عمليات التجنيد في الأوساط الأوروبية والإسلامية لم يقتصر على العاصمة وهران فقط، بل تعداه إلى الولاية السادسة، فبعد أن تمكّن خليفة بن عمار من ضمّ عبد الله السلمي ومجموعاته المسلحة للجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي، انتعش السلمي تحت عباءة هذا التنظيم بواسطة الدعم الذي لقيه، وأصبح يدعو إلى الشراكة مع فرنسا وذلك ما تضمنته مناشير وزعت في جانفي 1962م، قام السلمي نفسه بتوزيعها باسم (جيش التحرير والفاذ) ويتضمن الإعلان عن الجمهورية الجزائرية المشتركة مع فرنسا، وأصبح ينسق في هذا الإطار مع المصالح العسكرية الفرنسية لمحاربة جيش التحرير الوطني.

2.2- تصفية كوادر وإطارات جبهة وجيش التحرير الوطنيين:

أجمع الباحثون أنّ الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي لم تكن سوى دمية حركتها المخابرات الفرنسية بهدف تغيير مسار التاريخ وحرمان الجزائريين من تحقيق حلم تقرير المصير، الذي دافعوا من أجله حياتهم وعانوا طوال

سبع سنوات ونصف ويلات حرب بشعة، لم تكشف منها اليوم سوى بعض العمليات العسكرية، وبقيت جوانبها المقيتة من حرب نفسية ومكائد طي الكتمان خاصة وأن منظريها من المكتب الخامس والثاني للمصالح الخاصة بإيعاز من السلطات السياسية العليا في فرنسا حوّلوا إلى ميدان تجارب وخلقوا داخل الحرب حروبا عديدة، جزائرية جزائرية، جزائرية فرنسية، ومزيجا من الاثنين⁽²²⁾.

فلا يزال ملف الاغتيالات التي استهدفت كوادر جبهة التحرير وجيشها من طرف مرتزقة الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي مجهولا، بالمقارنة مع حجم الأضرار التي أحدثها داخل صفوف الثورة، والواقع أنّ عمل أجهزة المصالح السرية الفرنسية المتشعبة ظلت منشغلة بحبك المؤامرات والمناورات لآخر لحظة من عمر الثورة التحريرية⁽²³⁾، لتدمير أقصى ما يمكن تدميره من قيادات الثورة⁽²⁴⁾.

ويبدو أن الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي قد أحدثت خسائر في صفوف وإطارات الثورة في الجزائر وفرنسا⁽²⁵⁾، بشهادة النقيب خير الدين ورفيقه عليّات العربي والسي جمال نظرا لهيئة عناصرها كجزائريين، وزيمهم غير النظامي الذي يختلط على الناس وبفعل الدعم الذي تلقاه من الأجهزة السرية بمختلف مسمياتها إلى جانب حديث الصحافة الفرنسية عن تصفية الحسابات بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية المصالية⁽²⁶⁾.

وقد ظهر تنظيم الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي بسرعة فائقة، إذ شرع في تصفية بعض قادة ومسؤولي جبهة التحرير الوطني في الضاحية الباريسية بفرنسا وحسب مويال (MUELLE) فقد تمكنت عناصر هذا التنظيم من اغتيال ما بين ستين (60) وسبعين (70) من عناصر المنظمة الخاصة سابقا التابعين للجبهة (كومندوس الجبهة)⁽²⁷⁾، بينما أشار جاك فالات إلى اغتيالها لخمسة وستون (65) منهم⁽²⁸⁾.

لم تقتصر عمليات تصفية عناصر جبهة التحرير على فرنسا فقط وإنما توسعت لتشمل الجزائر ولاسيما في العاصمة وبعض مناطق الولاية السادسة، وقد واصلت الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي عملياتها وهجماتها خلال صيف 1961م⁽²⁹⁾. إذ تحدث الرائد عز الدين عن عناصر مصالية تنشط بمنطقة الشباشب قرب الرويبة تابعة لبلهادي، وآخرين كشفتهم المنظمة المستقلة للجزائر نواحي الحراش وبوزريعة، يعملون بوثائق مزورة تحمل أختام الولاية الرابعة⁽³⁰⁾، وكلاهما كان يغالط السكان ويغتال إطارات الثورة كقتلة مأجورين تدفع أجورهم المصالح السرية بواسطة جون ماري لافونصو المتعامل المباشر مع هذا التنظيم الإرهابي ومع المكلفين بمالية الفاد أرنود ومارسيه⁽³¹⁾، في الوقت نفسه كلاهما يعمل إلى جانب منظمة الجيش السري⁽³²⁾.

وحسب شهادة لكونستانتان ملينيك المكلف بالتنسيق مع مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة (SDECE) لدى الوزير الأول، خلال سنوات (1959-1962) من خلال مقابلة أجرتها معه جريدة نوفال أوبسرفاتور يروي فيها الجرائم التي ارتكبت من طرف (SDECE) في كامل أوروبا وفي فرنسا خلال ثورة الجزائر، فيقول: " كنت مسؤولا عن هذه السياسة خلال الفترة (1959-1962) بتكليف من مصلحة (SDECE) والوزير الأول دوبري بحيث عملت وسيطا بين السلطة السياسية والمصالح الخاصة، فكنت من أرسل إلى رئيس (SDECE) قوائم بالأشخاص الذين ننوي قتلهم"⁽³³⁾، وفي سؤال عن طبيعة هذه القوائم يضيف كونستانتان ملينيك ***** قائلا: "هي قصابة ورق تحوي أسماء يتم وضع علامة بقلم الرصاص في شكل صليب

حول الأهداف المحددة والمختارة، بحيث تجتمع لجنة بانتظام في ماتينيون لإعطاء التوجيهات لدائرة العمليات التابعة لـ: (SDECE) وبالأخص اللجنة المتعلقة بعمليات (MOHO) أو بعبارة واضحة التصفية الجسدية، وتتألف اللجنة من ثلاثة أشخاص، ممثل عن الرئيس ديغول، ورئيس مجلس الوزراء، وأنا يضيف ملنيك قائلاً: "إن من هذه الاغتيالات في فرنسا هي تصفية مناضلي جبهة التحرير من قبل عناصر الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي (FAAD)"(34).

إلى جانب التصفيات والاغتيالات، شهدت بعض الجهات في الجزائر، لاسيما في الولاية السادسة اشتباكات ومعارك وملاحقات حيث أن جيش التحرير الذي تمكن من اختراق هذا التنظيم سعى لملاحقة ومطاردة عناصره المسلحة لغاية وقف إطلاق النار 1962م(35).

وتذكر المصادر أنّ الكومندو جمال الذي أرسلته الولاية الرابعة في مهمة للولاية السادسة سنة 1959م(36)، شنّ العديد من المعارك ضد المصاليين بمنطقة أولاد جلال بالجنوب الغربي لبسكرة وبجبل بوكحيل بالجنوب الشرقي للجلفة وبجبال أولاد نايل(37).

وفي سنة 1961م وقع اشتباك بالقرب من قرية بومهدي بمنطقة بوسعادة ما بين جيش التحرير وعناصر الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي المدعّمة من طرف الجيش الفرنسي، أسفر عن مقتل ثلاثة عشر (13) فردا من الحركة، وستة جرحى آخرين ، إلى جانب تدمير عربة عسكرية فرنسية عن طريق لغم نصّب هناك(38).

كانت عناصر الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي متواجدة داخل تراب الولاية السادسة إلى غاية نهاية الثورة التحريرية، وقد قامت الولاية الرابعة باحتجاز كل البريد على مستوى قصر الشلالة، وبوخاري والمدية، وتذكر بعض المصادر أنّ المجموعات المسلحة التابعة للحركة الوطنية الجزائرية التي انضمت لتنظيم الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي، كما هو الحال لمجموعات بداري وعبد الله السلمي وعبد الرحمن التوي وعمار عاشور... الذين عقدوا اجتماعا في منتصف شهر جوان في جبل بوكحيل برئاسة خفاش العيد***** المسؤول الأول عن تسليح عناصر الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي، وتقرّر خلاله تكثيف العمليات ضد عناصر جبهة التحرير الوطني وتصفية العناصر الرئيسية التابعين للمنظمة المدنية لجبهة التحرير والعمل على تطوير وتنظيم الشخصيات المدنية التابعين للمنظمة المدنية لجبهة التحرير للحركة الوطنية الجزائرية وعدم محاربة القوات الفرنسية(39).

ويذكر محمد تقيّة في كتابه الثورة الجزائرية أنّ مجموعات الحركة الوطنية الجزائرية بقيت لغاية وقف إطلاق النار بمنطقة بابا علي بالقرب من الجزائر العاصمة(40)، أما جول ماري دوغلاس أشار أنّه تم ربط اتصالات بين هذه الجماعات المسلحة والمصالح البوليسية، بهدف اغتيال ضباط في جيش التحرير(41)، إلى جانب وقوع العديد من الاشتباكات بين جبهة التحرير الوطني ومجموعات الحركة الوطنية المسلحة التي تواصلت كما هو الحال بين جبهة التحرير والقوات الفرنسية لغاية فبراير من سنة 1962م(42)، ففي بداية شهر فبراير 1962م وصلت فرقة كومندو الولاية الخامسة وتمركزت في المثلث الرابط بين قصر الشلالة وزينية وجبل الناظور لمواجهة وتصفية عناصر الحركة الوطنية المسلحة، ورغم ذلك فإنّه وبتاريخ 14 مارس من نفس العام أوضح عبد الله السلمي مسؤول الجناح العسكري لتنظيم الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي موقفه أمام خمسين شخصا

بالقرب من عين الحجل قائلا: "إذا تمّ الاتفاق على وقف إطلاق النار أو توقيف القتال دون إشراك الحركة الوطنية الجزائرية، فإنّ القيادة العامة للأركان، سيكون ردّ فعلها مثل منظمة الجيش السريّ، وسوف تدخل السرية وستشارك كل مرّة في الانتخابات، لكن في انتظار ذلك ستواصل الكفاح المسلح ضد جبهة التحرير"⁽⁴³⁾.

ومهما يكن فإنّ العمليات التي باشرها مرتزقة الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي منذ صيف 1961م، بتنسيق وتوجيه من مصالح الجوسسة المضادة فهناك الكثير من الأدلة والحقائق والأحداث الميدانية التي تظهر تواطؤ وتورط الأجهزة السرية الفرنسية في تغطية الأعمال الإجرامية (للج. ج. ع. د) ذكر منها المؤرخ ايف كوريار حادثتين: أولاها: اغتيال فدائي في ساحة موريطانيا بداية شهر أوت 1961 على يد أحد عناصر الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي، غير أن الأوروبيين الذين ألقوا القبض على الفاعلين ظنا منهم أنّهم من جبهة التحرير الوطني وبعد محاولة قتلهم تدخلت الشرطة ونقلتهم إلى مقرها المركزي المجاور حيث اعترفوا بانتمائهم للفاد، لذلك قام المحافظ بنقلهم تحت حراسة الشرطة إلى مستشفى باب الواد العسكري، حيث تلقوا العلاج وقام المساعد الأول بنقلهم من هناك إلى إحدى الفيلات التابعة للجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي⁽⁴⁴⁾.

أما الحادثة الثانية كانت خلال عملية تفتيش، حيث اكتشف الدرك المتنقل مخزنا للأسلحة تابعا للجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي، داخل إحدى الفيلات التي توجرها مجموعة منهم فما كان من لافونصو إلا أن تدخل لدى مسؤول القطاع العملياتي لساحل الجزائر وأخبره بدور التنظيم قائلا: "لقد جرى لعناصرنا مناوشات مع قواتكم لهذا يجب أن نجد وسيلة للتعرف"، فكان رد دبوس: "إنني على علم بعملكم لكنني لا أستطيع أن أضع تعليمات بهذا الشأن، لتعمل عناصرك بطريقة يتفادون فيها قواتنا"⁽⁴⁵⁾.

3.2- دور أجهزة الاستخبارات في تجنيد عناصر الحركة الوطنية الجزائرية:

كان من الأهداف التي رسمتها أجهزة الاستخبارات الفرنسية لتنظيم الفاد هو العمل على كسب المجموعات المقاتلة للحركة الوطنية المسلحة لاسيما في الجنوب الجزائري⁽⁴⁶⁾، والتي هي في الأصل بقايا فلول جيش محمد بلونيس التي تشتتت وتفرقت، في حين بقيت مجموعات مسلحة تعمل لحسابها⁽⁴⁷⁾.

وقد شهدت سنة 1961 اشتباكات بين قوات الولاية السادسة التابعة لجيش التحرير بقيادة محمد شعباني والمجموعات المسلحة للحركة الوطنية الجزائرية في الصحراء بقيادة عبد الله السلمي، هذا الأخير الذي ربط اتصالات مع قادة الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي وبالأخص خليفة بن عمار الذي قدم إلى بوسعادة للقائه رفقة خفاش العيد الذي شرع في تجنيد العناصر المصالية وخلاياها النائمة، وقد تمكن في ظرف قصير من تجنيد أربعمئة عنصر في بسكرة لوحدها يقودهم علاوي، ولما جاء محملا بمجموعة أسلحة ألقّت بها فرقة المظليين التابعة للسديك (SDECE) في جبل بوكحيل⁽⁴⁸⁾.

قبل هذا التاريخ كشف تقرير فرنسي عن إرسال أربعة (04) أشخاص أوروبيين مجهزين بأحدث الأجهزة منها أجهزة اتصالات وقنابل بلاستيكية وخرائط وبوصلات، شرعوا في تأطير مجموعات صغيرة تابعة للحركة الوطنية المسلحة في غابة الشارف، وحسب تعليمة للمكتب الثاني مؤرخة في 11 أوت 1961م، مفادها أن الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي (للج. ج. ع. د) تم تشكيلها وتأطيرها في منطقة الجنوب القسنطيني، من قبل

أوروبيين وصلا إلى بسكرة على متن طائرة عسكرية(49)، كما قامت طائرات تابعة لمصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة بإنزال أسلحة في منطقة جبل بوكحيل لفائدة المسلحين الذين ينشطون لفائدتها(50).

وإذا كان الدعم العسكري الفرنسي للمجموعات المسلحة للحركة الوطنية، قد تكثف ابتداء من صيف 1961م أي عشية ميلاد الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي، فقد تزامن ذلك مع مساعي الهيكلية العسكرية للقيادة العامة التي يشرف عليها بدري، حيث لوحظ تجدد الخلافات داخل المجموعات المقاتلة للحركة الوطنية المسلحة حول توزيع المسؤوليات في الهيئة الجديدة، ولاحقاً الخلاف اقتضى الأمر عقد اجتماع في منتصف شهر جوان 1961م بجبل بوكحيل دام ثلاثة أيام(51)، نتج عنه هيكلية عسكرية جديدة، حيث أعيد توزيع المسؤوليات، وأصبحت قيادة الأركان العامة التي يرأسها بدري هي ولاية الصحراء، وتمت تسمية المناطق بالولايات، وأصبح بدري القائد العام للصحراء بدل السلمي(52).

في حين تولى عبد الله السلمي مسؤولية ولاية بوسعادة، ومقر قيادته جبل زمرة، أما الضباط القدامى للقائد مفتاح ومدبري الانقلاب ضد محمد بلونيس ومنهم عبد الرحمن النوي وعمار عاشور دخلا الصف، بعد أن كانا مناوئين للسلمي، وتنازلا عن قيادة منطقتي بوكحيل والجلفة لقادة جدد هما الصادق وعيسى(4) اللذان سرعان ما قتلا في اشتباك مع قوات جيش التحرير في نوفمبر 1961م، ومن القرارات التي انبثقت عن هذا الاجتماع هو ضرورة تكثيف العمليات ضد عناصر جبهة التحرير وتصفية العناصر الأساسية التابعة للمنظمة المدنية لجبهة التحرير وعدم مواجهة القوات الفرنسية.

لم تشفع الهيكلية العسكرية الجديدة لأصحابها، إذ سرعان ما تغلبت الأناثية على بعض القادة في هذا التنظيم، حيث تمرّد عبد الرحمن النوي(53) رفقة مجموعاته المسلحة، أما عبد الله السلمي، فقد تولى من جديد قيادة الأركان العامة في شهر أكتوبر 1961م، وأصبح بدري نائبه(54)، وما جاء في البيان الصادر عن هذا الاجتماع ما يلي: "بعد الخطابات الأخيرة لرئيس الجمهورية الفرنسية الجنرال ديغول، عقدت اللجنة السياسية العسكرية اجتماعها بحضور مبعوث القاد وقائد الولاية السادسة عبد الله السلمي وأربعة من ضباطه، يمثلون قطاعات مختلفة وستة محافظين سياسيين".

بعد عرض حال عن الوضعية السياسية والعسكرية، والترحم على أرواح الجنود الذين سقطوا في ميدان القتال من أجل أن تحيا الجزائر حرة مستقلة، إلى جانب التشجيعات للضباط والجنود الذين يخوضون بدون هوادة معارك ضد خصم أكثر عددا وعدة، وتذكير الإخوان الذين يعانون من السجون والمعنقات من أجل قضية واحدة هي حياة أفضل للشعب الجزائري، لا تفتأ اللجنة السياسية والعسكرية الجزائرية تذكر بأنّ حلّ المشكل الجزائري يوجد داخل الجزائر بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي، والذين يدعون أنّ الحل في الخارج هم يسرون ضد مصلحة الجزائريين ومصلحة الفرنسيين، إنه يدافع عن الشعب الجزائري والجزائر حتى آخر جندي من جنوده، إنّه يريد جمهورية جزائرية تتعامل بحرية مع الجمهورية الفرنسية.

4.2- اختراق منظمة الجيش السري واصطياد قادتها:

تعدّ منظمة الجيش السري من بين أخطر العقبات التي واجهت الثورة الجزائرية في سنتيها الأخيرتين (1961-1962)، وتهديدا حقيقيا لاستراتيجية الجنرال ديغول ولأمن الدولة الفرنسية(55). وقد لقيت تأييدا واسعا

لدى غالبية الأقليات الأوروبية، ففتحوا لها أبواب الإدارة الاستعمارية على مصرعيه، وتوسّع نفوذها حتى بدى وكأنها القوة الوحيدة المسيطرة على المدن الجزائرية الكبرى، وتساءل المراقبون عن جدوى المفاوضات مادام تطبيقها في الميدان متعثراً، ذلك أنّ المنظمة قد أدارت الظهر لاستراتيجية الجنرال ديغول، ورفضت فكرة الاستقلال الوطني من الأساس، وبقيت متشبّته بمبدأ "الجزائر فرنسية"، وحاولت بشتى الطرق تعطيل مسار التفاوض، فاتهمت ديغول بالخيانة وقامت بحرق كل أوراقه الراححة التي حاول توظيفها للنيل من الثورة الجزائرية، ولعلّ أخطر ما كانت ورقة الأقلية الأوروبية التي شكّلت إحدى نقاط الخلاف الأساسية على طاولة المفاوضات، والتي أخذت كثيراً من الوقت، ومع ذلك حاول ديغول توظيف إرهاب منظمة الجيش السري للضغط على الطرف الجزائري قصد تحقيق مزيد من التنازلات(56). ومن مشاريعه التي رمى بها إليها فكرة تقسيم التراب الوطني، التي روج لها في صائفة سنة 1961م، نتيجة تعثر المفاوضات في لوگران، وقد لقي المشروع تجاوباً عند فئة واسعة داخل صفوف هذه المنظمة الإرهابية (57).

وفي هذا الظرف التي اشتربت فيه المجموعات الإرهابية لمنظمة الجيش السري وعمّت الفوضى دفع ديغول أوراقاً أخرى لدعم مسعاه، كان أهمّها إنشاء الحركة من أجل التعاون (MPC) كقوة ثالثة ظهرت بمظهر المعادي والمحارب لمنظمة الجيش السري من جهة، ومن جهة أخرى كتتنظيم يروج لأطروحة الاستقلال، أما الورقة الثانية فتعتمد على اغتيال الإطارات والكوادر الفاعلة داخل الثورة عن طريق التخفي وراء المصالية وتحت اسم جديد هو الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي، كما استعملها وسيلة لاختراق صفوف منظمة الجيش السري وتوجيه إرهابها بما يخدم المصالح الفرنسية، وطعم لاصطياد قادتها عبر الإيهام بإمكانية التحالف بين التنظيمين، لأجل ذلك فإن المصالح الخاصة في توجيهها لتنظيم الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي، كانت قد رسمت خطة للإيقاع برؤوس المنظمة السرية وفي مقدمتهم الجنرال سالان(58).

وقد تزامنت فترة توقف المحادثات بين الوفدين الجزائري والوفد الفرنسي وسعي ديغول للضغط على جبهة التحرير من خلال نقل برنامج الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي إلى وهران بإيعاز من لافونسو، حيث رتب لقاء لهذا الغرض جمع قادة الفاد مع ممثلين عن الجنرال جوهور من منظمة الجيش السري بواسطة المهندس "رافي" مدير شركة (آي. بي. أم) يوم 28 أوت 1961(59)، وقد أكد خلاله خليفة بن عمار ممثل الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي عن استعداد تنظيمه للعمل مع المنظمة السرية ضد جبهة التحرير، وأنّ الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي تنوي إنشاء حزب اشتراكي جزائري(60)، ولإغراء رؤوس المنظمة الإرهابية أكد قادة الفاد أنّ وراء هذا التنظيم خمسمائة ألف (500.000) مناضل يساندون قيام حكومة مرتبطة بفرنسا(61).

ويبدو أنّ الحاضرين من المنظمة السرية قد أخبروا الجنرال جوهور عن تفاصيل اللقاء، تلقّف العرض بحماس، لذلك راسل الجنرال سالان الذي هو الآخر شجعه على الاستمرار في مسعاه، لاسيما وأنّ الظرف الذي تعيشه منظمة الجيش السري جعلته مستعداً للتحالف حتى مع الشيطان لإتخاذ الموقف المنهار للمنظمة(62)، وبالرغم من أنّ الحركة المصالية لم يعد لها وجود حقيقي سوى في بعض المناطق، إلا أنه كان يرغب في تحالف مصلي وعسكري(63)، وفي الوقت الذي اختمرت الاتصالات بين ممثلي الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي ومنظمة الجيش السري لتجسيد التحالف وجعله ممكناً، كان الجنرال ديغول قد أمر بحلّ الجبهة

الجزائرية للعمل الديمقراطي نظرا لتسرب خبر اجتماع وهران لوسائل الإعلام، ولأن التنظيم نتاج الحركة المصالية فإنه سيتكرر انسحاب جبهة التحرير الوطني من المفاوضات، وبعد حلّ الفاد تفرقت عناصره بين منظمة الجيش السري وآخرون تسربوا إلى صفوف جيش التحرير الوطني، أما لافونصو فقد استمر في تتبّع خيط الجنرال صالان عبر تنظيم جديد يعرف بمصلحة المساعدة التقنية للمسلمين الفرنسيين بالجزائر (SATFMA)⁽⁶⁴⁾، تابع للمصالح السرية ومنه أصبح يسلم البطاقات المهنية وبطاقات الهوية المزوّرة إلى ضباط منظمة الجيش السري⁽⁶⁵⁾.

وقد أكسبه هذا العمل ثقة عمياء في أوساط منظمة الجيش السري بفرنسا والجزائر لدرجة أنه أصبح وسيطا بين آشارد وزوجته، ومع أن تنظيم الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي قد حلّ، فإنّ منظمة الجيش السري ظلّت متمسكة بضمّه إلى صفوفها⁽⁶⁶⁾، وظلّ لافونصو يعد بضمّ الفاد إلى منظمة الجيش السري، وهذا ما مكّنه من الاتصال بجاك آشارد في الجزائر قصد ايصاله للجنرال صالان الذي وعد بلهادي باحترام الدين الاسلامي واحترام اتجاهه الإيديولوجي متى انتصرت الجزائر الفرنسية⁽⁶⁷⁾.

في أبريل 1962 وبعد عام من الانقلاب الفاشل، واصل الجنرال صالان عمله في سرية تامة ليبقى متابعا من طرف رجال الشرطة، لكنه بقي يحظى بحماية فعالة من رجال العقيد دالقادر، فمن مخبأه كان يحارب ضد حكومة باريس وضد جبهة التحرير الوطني، وضد كل من يدافع على فكرة الجزائر جزائرية، والتخلي عن الجزائر، وبالعودة إلى كيفية القبض عليه، فمن الضروري شرح كيف تمّ التخطيط والتنظيم لاعتقاله.

خلال شهر نوفمبر 1961م، تمّ إرسال الضابط لافونصو من باريس إلى جاك آشارد نائب المحافظ السابق ورئيس (م. ج. س) لمنطقة باب الوادي، يطلب منه بأن يحضّر مقابلة مع الجنرال صالان، للتباحث حول إمكانية تحالف (م. ج. س) مع الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي، هذا التنظيم الذي أنشأ بتحرير وابعاز من السلطة المركزية في باريس لمواجهة جبهة التحرير، وكان معظم أعضائها من الجزائريين المقيمين في فرنسا، فكان موقف صالان رفض هو هذا الاقتراح، لكنّه كان يبحث عن سبيل آخر للتحالف مع الحركة الوطنية الجزائرية المصالية المبعدة من طاولة المفاوضات في ايفيان⁽⁶⁸⁾.

المحاولة الثانية كانت في 15 من شهر مارس 1962، أين سعى لافونصو إلى التقرب لمقابلة الجنرال صالان للتفاوض معه حول انتقال عناصر الحركة الوطنية الجزائرية المقيمين في فرنسا إلى الجزائر للتحالف معه، وقد أعطى الجنرال صالان موافقته، فكان عليه أن يحضّر رسالة ليووجهها للقاضي بلهادي، مسؤول في الحركة (و. ج) في باريس ليشرح له شروط التحالف مستقبلا، وفيما سيتم استعمال هذا التحالف، كما أصرّ في رسالته لمسؤول الحركة الوطنية الجزائرية القاضي بلهادي عن اتخاذ موقف رسمي مضاد لجبهة التحرير وتشجيع المؤيدين من مناصلي الحركة للنضال المفتوح⁽⁶⁹⁾.

في 19 أبريل 1962 كان لافونصو قد عاد من باريس، وبالتواطؤ مع فرق الدرك المتنقلة كان مرفوقا براديو سيارة إلى جانب الشرطة التي كانت مهمتها هو الإبلاغ عن كل تحركاته⁽⁷⁰⁾، على الساعة الرابعة مساء، أخبر جاك أشار الكابتان جون فيراندي ***** بأن المبعوث القادم من باريس قد عاد ويحمل معه أنباء هامة، والتي

يُود أن يخبرها للجنرال سالان بنفسه، وقد حذر فيراندي، لكن الجنرال سالان قبل مقابلة لافونصو، الذي قدم له موعد مع مبعوث إلى فندقه في اليوم التالي على الساعة الحادية عشر وخمسة وأربعون دقيقة صباحا(71).

وعلى النحو المتفق عليه وهو يوم الجمعة 20 أبريل قبل منتصف النهار، حيث تمّ نقل رئيس ضابط الصف إلى الشارع دي فنتان القريب من شارع موريطانيا حاليا ، أين استأجر الجنرال سالان وحرمه شقة في الطابق العلوي ومباشرة بعد دخوله يصل وراءه الجنرال سالان مباشرة قائلا: "صديقي العزيز، إنّي جدّ سعيد للقائك"، تعجّب لافونصو وظهرت عليه ملامح الدهشة لرؤية وجه سالان رئيس منظمة الجيش السري وقائده السابق، لصباغة شعره وشاربه الأسود الكثيف، بحيث لا يمكن التعرف عليه.

في الواقع لم يكن للرسالة المقدمة شفويا أية أهمية، من طرف القاضي بلهادي، كما كانت مبهمة وغامضة، خيبت آمال سالان، ودفعت به لتوقيف مقابله مع لافونصو، في الوقت الذي قام مساعد الجنرال سالان بأن يفتح له الباب ليغادر الشقة، في هذه اللحظة هرع لافونصو نحو الفناء وصاح "أدخلوا وخذوهم، إنهم هنا"، وبالفعل كانت الشرطة في حالة ترقب وتأهب خارج المبنى والمناطق المحيطة به، وقد تم توقيفه مع مرافقيه وتم اقتياده إلى ثكنة الثغرين(72).

إنّ أهم ما يمكن أن نخلص إليه في ختام هذا المقال هو أن الرهان على تشكيل جبهة سياسية وعسكرية موحدة ضد جبهة التحرير الوطني وجيشها لم يكن أمرا جديدا ، فمنذ اندلاع الثورة سعت الدوائر الحكومية في فرنسا ومصالحها الاستخبارية (مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة (SDECE) ولاسيما المكتب الثاني والخامس) لخلق قوة ثالثة ولاسيما في عهد جاك سوستال والجنرال ديغول مدعومة بتجربتها في حرب المقاومة المضادة التي استخدمتها في الفيتنام.

وقد اعتبرت فترة حكم ديغول في الجزائر (1958-1962) من أصعب الفترات على مسار الثورة الجزائرية نظرا للاستراتيجية السياسية، العسكرية، الاقتصادية والاجتماعية للقضاء على الثورة ناهيك عن مناوآته السياسية لضرب الجزائريين ببعضهم البعض بعد اختراق تنظيماتهم من قبل مصالحه الخاصة التي كانت تسير وفق توجيهات سرية منه ومن رئيس حكومته ميشال دوبري.

هذه الحرب النفسية والمكائد الاستخباراتية حولها منظورها من المكتب الثاني والخامس لمصالح الجوسسة المضادة إلى ميدان تجارب وخلقوا داخل الحرب حروبا عديدة جزائرية جزائرية وفرنسية فرنسية ومزيج من الاثنين.

تبين مما سبق أن الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي هي إحدى دمي النظام الاستخباراتي الذي أنشأته في وقت شهدت فيه الثورة الجزائرية بداية المفاوضات الجدية بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية في ظل معارضة غلاة المعمرين والعسكريين، وبداية مواجهاتهم لديغول وقد كان الهدف من خلق هذا التنظيم كونه سياسيا وأمنيا يهدف إلى:

- مساندة اختيار الجزائر الجزائرية سواء بنية تحييد جبهة التحرير الوطني أو حمله على تقديم التنازلات المرغوبة من إدارة الاحتلال.

- اغتيال أكبر عدد ممكن من إطارات وقيادات جبهة التحرير لتسهيل التفاوض معها من موقع قوة.

- كسب بعض الجماعات المسلحة التي لا تزال تتشط باسم الحركة الوطنية الجزائرية ومنها: جماعة عبد الله السلمي.

- استخدام الحركة طعما للإيقاع ببعض قادة المنظمة السرية الإرهابية عبر الإيهام بإمكانية التحالف بين التنظيمين علما أن منظمة الجيش السري كانت تبحث عن شريك جزائري، بنيت الانفصال بالبلاد على طريقة الأقلية العنصرية في جنوب إفريقيا.

وقد خلف هذا التنظيم أضرارا هائلة في صفوف الثورة فتذكر بعض المصادر عن اغتيالها لعشرات القياديين والإطارات في فرنسا، ناهيك عن المجموعات المسلحة التي كانت تتشط في الولاية الرابعة والخامسة وبعض مناطق الولاية السادسة، هذه الأخيرة بقيت تزاوّل نشاطها باسم المصالية إلى ما بعد وقف إطلاق النار.

الهوامش:

1 Jean Moneret, la phase finale de la guerre d'algerie, édition l'harmattan , France, 2000, p 09

2 Gaillard Phillipe, l'alliance, la guerre du général Bellounis, 1957-1958, l'harmattan, Paris.2009, pp 199-200 .

4 Moneret (j), op.cit, p10 .

5 Courriere (y), le feux de, op.cit, p435 .

وأيضاً: دحمان تواتي ، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر 1961-1962، مؤسسة كوشكار للنشر، الجزائر، 2008، ص 279 .

6 Moneret (j) , op.cit, pp 08-09 .

***** كونستانتان ملنيك: مستشار الوزير الأول ميشال دوبري، وأحد من المشرفين الرئيسيين على إنشاء الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي من خلال تنسيقه المباشر مع مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة (SDECE). أنظر:

Constantin melnik, De gaulle ,les services secrets et l'algerie, édition nouveau monde , paris, 2010, pp 264-269 .

***** المسؤول الأول على المصالح الخاصة وبالتحديد مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة (SDECE). لمزيد من التفصيل أنظر: ناصر لمجد ، " تفاصيل قضية استخباراتية اسمها الفاد " ، الشروق اليومي ، العدد 3100 ، 30 أكتوبر 2010، ص 7. وكذلك : Moneret(j), opcit , p 7 .

***** علي معلم (1915-1964): أحد مؤسسي التجمع الديمقراطي الجزائري، من مواليد 26 سبتمبر 1915م بباتنة، اشتغل بالمحاماة في باتنة، بعد 13 ماي 1958م، كان أحد أعضاء لجنة الخلاص العامة، انتخب نائبا في الجمعية الوطنية في نوفمبر 1958م، أسس التجمع الديمقراطي الجزائري RDA بعد الاستقلال، عمل كمحامي في مدينة تولوز الفرنسية، توفي في سبتمبر 1964. أنظر في ذلك:

Cheurfi , op cit , p 232

8 Gaillard , op.cit , p200 .

9 Moneret(j) , op.cit , p10 .

10 محمد عباس، الثورة الجزائرية ، نصر بلا ثمن ، 1954-1962 ، دار القصبية للنشر ، الجزائر، 2007 ، ص 806.

11 Gaillard, op.cit , p200 .et aussi :: Yousfi, " les otages " , op.cit , p171.

12 منتصر أوبترون، "الفاد من القوة الثالثة إلى النهاية"، الخبر الأسبوعي، العدد 316، من 19 إلى 25 مارس 2005، ص10.

13 Jean Moneret, la phase finale de la guerre d'Algérie ,édition l'harmattan, France, 2000, pp 7-10.

14 المصالح السرية التي كانت تعمل مع مصالح العمل النفسي تشكل فروعاً واختصاصات منها: المكاتب الإدارية المختصة (SAS)، المكاتب الإدارية للمدن (DPU)، المكتب الخامس، مركز التنسيق بين الجيوش (CCI)، مكتب الدراسات والاتصال (BEL)، المكتب الثاني، مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة، الفيلق الحادي عشر للصدام... وغيرها. حول الموضوع عد إلى: دحمان تواتي ، المرجع السابق ، ص 278.

15 نفسه ، ص 278.

16 Constantin Melnik, Une Stratégie revisitée, Enquête sur l'histoire, L'Oas et La guerre d'algerie , édition printemps ,1992 , p27.

17 دحمان تواتي، المرجع السابق، ص 279.

18 Jouhoud Edmond, Ce Que je n'ai pas dit, édition Fayard , 1977, Paris , P 252 .

19 Jaques Valette, La guerre d'algerie des messalistes 1954- 1962, l'harmattan ,paris , 2008, p 286.

20 تواتي دحمان، "الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي في نهاية الثورة التحريرية (1961-1962)"، أعمال الملتقى الوطني حول استراتيجية جبهة التحرير في مواجهة الحركات المناوئة، البلدية، أبريل 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 113-114.

21 Vallette , op.cit , p 286.

وأيضاً: ناصر لمجد، المرجع السابق ، ص 18.

22 منتصر أوبترون، "المرجع السابق، ص 14.

23 تواتي، "منظمة الجيش..."، المرجع السابق، ص 278.

24 Constantin Melnik, De gaulle, les services secrets et l'Algérie, édition nouveau monde, paris, 2010, p 27.

25 سعد دحلب، المهمة من أجل استقلال الجزائر منجزة، منشورات دحلب، 2007، ص 125. وأيضاً: تواتي، المرجع السابق، ص 278.

26 تواتي، "الجبهة الجزائرية..."، المرجع السابق، ص 112-113.

27 Monneret , op.cit , p 10 .

28 Vallette , op.cit , pp 286-287.

29 Monneret , op.cit , p 10 .

30 Zerrari Rabah (Cdt Azzedine), Et alger ne brula pas, édition Enag, Alger, 1997, pp 166-179.

31 Yves Courriere , La Guerre d'Algérie , le feux de désespoir , édition fayard, 1971, p 432

32 Zerrari , op.cit , p p168-170.

33 Constantin melnik , " De gaulle ,les services , op.cit , pp 264-269 .

34 كانت عمليات التصفية الجسدية لعناصر جبهة التحرير الوطني تتم بطرق مختلفة منها: الرمي بالرصاص، الإعدامات والانفجارات والسيارات المفخخة... أنظر :

Melnik , op.cit , p 266 .

35 محمد تقيّة، المصدر السابق، ص 260-261.

36 تكليف الكومندو جمال بمهمة في الولاية السادسة كان بطلب من قائد الولاية السادسة سي الحواس سنة 1959م. أنظر: تقيّة، المصدر السابق، ص 260.

37 نفسه، ص 260.

38 نفسه، ص 261.

***** **خفاش العيد**: من مواليد سنة 1908م، أحد الأعضاء المؤسسين للاتحاد النقابي للعمال الجزائريين انخرط في حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، بقي وفيًا لمصالي خلال أزمة ح. إ. ح. د، زار مصالي في نيور ببلجيكا، أصبح عضواً في مديريةية (USTA)، تم اعتقاله سنة 1956م وسجن بالبرواقية، أطلق سراحه سنة 1958م، انضم للحج. ج. ع. د إلى جانب خليفة بن عمار، تم عزله من ح. و. ج في 29 جوان 1961م. راجع في هذا:

Cheurfi , op cit , p204.

39 Gaillard , op.cit , p204.

40 تقيّة، المصدر السابق، ص 261.

41 نفسه، ص 261.

42 Gaillard, op.cit , p206 .

43 Gaillard , op.cit , p206 .

44 Courrière, op.cit , p 432

45 تواتي، "الجبهة الجزائرية"، المرجع السابق، ص ص 112-113.

47 محمد عباس، المرجع السابق ، ص 808.

47 راجع تفاصيل تشتت جيش بلونيس في:

Phillipe Gaillard, op.cit., P178 -186.

48 Gaillard, op.cit , p 204 .

49 أحد هؤلاء من ضمن طاقم ديوان الوزير الأول ميشال دويري. أنظر: ناصر لمجد، "فضيحة..."، المرجع السابق، ص 19.

50 Gaillard , opcit , p204

51 ضم الاجتماع قادة الأفواج للحركة. والمسلحة، والمسؤول عن التسليح في جبهة الفاد العيد خفاش الذي قدم من العاصمة. أنظر:

Gaillard , opcit , p p 203- 204

52 وقد كان هذا الأخير أحد الضباط القدماء التابعين لعبد القادر لطرش الذي انضم إلى جيش بلونيس في نهاية سنة 1956. أنظر:

Gaillard , opcit , p 204

53 انتهى الأمر بعبد الرحمن النوي بإعدامه في تونس من طرف جبهة ت. و. أنظر: ناصر لمجد، "فضيحة..."، المرجع السابق ، ص 19.

54 Gaillard, op.cit , p204

55 تواتي، "منظمة الجيش..."، المرجع السابق، ص06.

56 نفسه، ص 03.

57 نفسه، ص 04.

58 محمد عباس، المرجع السابق، ص 808؛ وأيضا: ناصر لمجد، "عبد الله السلمي..."، المرجع السابق، ص 13.

59 Jouhaud , op.cit , p 253.

60 Jean Ferrandi , 600 Jours avec Salan et L'Oas , édition fayard , paris ,1969 , p 228.

61 Courrière , op.cit , p505 .

62 Jouhaud , op.cit , p 253

وأیضا: تواتي، "الجبهة الجزائرية..."، المرجع السابق، ص 115.

284. تواتي، "منظمة الجيش..."، المرجع السابق، ص 65.

64 "Comment la police a piégé Salan", Enquête Sur L'histoire, 2eme trimestre, 1992, pp50-51.

65 محمد العربي الزبيري، "عشية وقف إطلاق النار في الجزائر"، مجلة الفكر السياسي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العربي بدمشق، العدد السادس، ربيع 1999، ص 172.

66 تواتي، "الجبهة الجزائرية..."، المرجع السابق، ص 115.

67 Courrière , op.cit , p700 .

68 Erwan Bergot, "Commandos de Choc, Algérie, le dossier rouge, Service Secrets Contre FLN", édition Bernard grasset , paris ,1976 , pp222-223.

69 Mohamed Yousfi , L 'O.A.S et la fin de la guerre d'algerie, Enal , Alger ,1985 , p.p85-86

70 Yousfi , op.cit , p 86.

***** فراندي هو الرفيق والذراع الأيمن للجنرال صالان برتبة مساعد نقيب. أنظر: تواتي، "منظمة الجيش..."، المرجع السابق، ص 287.

71 Mohamed Yousfi , op.cit , p p 86-87 .

72 ibid , p 87 .

